المصـــــدر : الحياة
التـــاريخ : 26-01-2007
الصفحـات : 3
العـــدد : 16002
المسلسل : 13

ملف صحفي

"باريس - ٣" لدعم لبنان يثمر وعوداً تقارب ٧,٦ بليون دولار

بليون و ١٠٠ مليون دولار من السعودية

سعود الفيصل يناشد اللبنانيين احتواء الخلافات

المصـــــدر : الحياة

التـــاريخ : 26-01-2007 العـــدد : 16002

الصفحـات : 3 المسلسل : 13

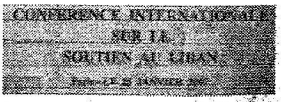

□ باريس – «الحياة»

■ أعلن وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل عن تقديم بلاده بليون دولار لدعم المشاريع التنموية في لبنان من خلال الصندوق السعودي للتنمية و ١٠٠ مليون دولار للحكومة اللبنانية لدعم موازنتها. وأهاب بكل الأطراف اللبنانيين احتواء الخلافات الداخلية وضبط النفس وتغليب المصلحة الوطنية وحماية الوفاق الوطني وتجنب المواجهات واللجوء الى الحوار لحل الخلافات، وجدد دعم السعودية مبادرة الأمين العام لجامعة الدول العربية.

ونقل الفيصل في مستهل كلمته تحيات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وتمنياته بنجاح المؤتمر. كما نقل تقديره للرئيس الفرنسي جاك شيراك لرعايته المؤتمر.

وأضاف الفيصل: «تشهد منطقتنا توتراً شديداً في أوضاعها نتيجة الأزمات التي تعيشها ثلاث من دولها العربية، هي لبنان والعراق وفلسطين، والتصعيد المتنامي الذي من شأنه زيادة حدة التوتر وتدهور الأوضاع، ويهدد بانزلاق الأمور فيها وفي المنطقة الى نتائج لا تحمد عقباها. ولقد شكلت حال عدم الاستقرار في هذه الدول ارضية خصبة للتدخلات الخارجية التي تعبث بأمنها واستقرارها وتعطل مسيرة البناء والتنمية فيها. ولعلنا من خلال هذا الجهد الدولي نتمكن اليوم من توفير ما يحتاج اليه لبنان من دعم ومؤازرة تسهم في مساعدته لإخراجه من حال التأزم والاضطراب السياسي الذي يغرق فيه حالياً».

وأشار الى أن المملكة العربية السعودية تبذل كل مساعيها، على المستويين الثنائي والدولي لاحتواء هذه الأزمات. ومن هذا المنطلق فإن المملكة تهيب بجميع الأطراف في الساحة اللبنانية العمل على احتواء الخلافات الداخلية، وضبط النفس وتغليب المصلحة الوطنية، وحماية الوفاق الوطني، وتجنب المواجهات، واللجوء الى الحوار لحل خلافاتهم، حفاظاً على وحدة لبنان الوطنية واستقراره واستقلالية قراره السيادي، مؤكداً أن المملكة إذ تقف على مسافة واحدة من جميع الأطراف في لبنان، تجدد دعمها لمبادرة الأمين العام للجامعة العربية والتي تشكل الحل التوافقي الأنسب في ظل الظروف التي يعيشها لبنان. كما تدعو الى انسحاب القوات الاسرائيلية من مزارع شبعا ووضعها تحت وصاية الأمم المتحدة الى حين ترسيم الحدود اللبنانية – السورية. وتجدد التعبير عن بالغ استنكارنا وإدانتنا لما شهده لبنان الشقيق من عمليات ارهابية ذهب ضحيتها نفر من خيرة اللبنانيين المخلصين، ونؤكد ضرورة تحقيق العدالة عبر تقديم كل من يثبت تورطه الى المحاكمة لمعاقبته».

سعود الفيصل متحدثاً في المؤتمر (رويترز)

واعتبر الفيصل إن التحدي الراهن الذي يواجه لبنان حكومة وشعبا يتمثل في عملية اعادة بناء الاقتصاد اللبناني بشكل يمكنه من الاستفادة القصوى من الإمكانات والموارد المتاحة لديه. والخطوة الأولى لتحقيق ذلك الهدف تتأتى من خلال العمل على اعادة الثقة لرجال الأعمال اللبنانيين وغيرهم في قدرات وموارد لبنان، وبالطبع لن يتحقق ذلك من دون اعادة بناء وتأهيل التجهيزات الاساسية التي يحتاجها الاقتصاد اللبناني للانطلاق نحو مسار التنمية.

وأضاف: «لقد تابعنا بتقدير الجهود الحثيثة التي بذلتها الحكومة اللبنانية، وبخاصة حكومة دولة الرئيس فؤاد السنيورة، لتجاوز الظروف الاقتصادية القاسية التي فرضتها عليها سنوات عدة من النزاعات الداخلية والتحديات الخارجية وآخرها تعرضها لعدوان اسرائيلي غاشم في الصيف الماضي. أضف الى ذلك حال عدم الاستقرار بالمنطقة، ومحدودية الدعم المالي الدولي. ما ادى الى الحاق ضرر بالغ في البنية الأساسية وتحطيم القدرة الانتاجية للبنان. وعلى رغم كل ذلك استطاع لبنان، خلال السنوات الماضية أن يستعيد بعضاً من قواه ويضع أولى خطواته على مسار التنمية. وهنا أجد لزاماً علي التنويه بالجهود المضنية والانجازات الكبيرة التي قام بها الفقيد دولة رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري، رحمه الله، في سبيل وضع لبنان على طريق الانماء والازدهار وكان له دوره المشهود في المؤتمرات السابقة».

وتابع الفيصل: «ولكن على رغم كل الجهود التي بذلتها الحكومة اللبنانية، فإنه لا يزال هناك أعباء هائلة على عاتقها جراء متطلبات اعادة البناء وسداد الدين العام الضخم، وهي أعباء من شأنها إعاقة فرص النمو الاقتصادي، والتأثير سلباً في الاستقرار في البلاد. ولا يمكن تجاهل حقيقة ان متطلبات اعادة الاقتصاد اللبناني الى مساره الطبيعي تتجاوز قدراته الذاتية، ما يستدعي من الدول الشقيقة والصديقة والمؤسسات المالية الاقليمية والدولية المساهمة في ذلك من طريق تقديم المنح والقروض الميسرة. ولا بد في هذا المقام من مناشدة الحكومة اللبنانية المضي قدماً في برنامج الاصلاح الاقتصادي، فالمساعدات الخارجية لن تكون مؤثرة ما لم يتزامن معها الالتزام القوي ببرنامج الاصلاح الاقتصادي والاستمرار فيه، والا يكون هذا الأمر عرضة للتجاذب السياسي الذي يفوت على لبنان الكثير من الفرص». وناشد كل الأطراف اللبنانية تحمل مسؤولياتها في هذا الصدد، «والعمل على طمأنة المانحين من أن الاموال التي يسهمون بها ستجد البيئة المستقرة والملائمة لاستثمارها بكل الفعالية والكفاءة».

وعرض الفيصل الدعم السعودي المتواصل للبنان منذ اتفاق الطائف وخلال الأزمة الأخيرة ليعلن ان حكومة المملكة قررت تقديم مساعدة جديدة بمبلغ ١٠٠٠ مليون دولار لدعم المشاريع التنموية في لبنان من خلال الصندوق السعودي للتنمية وبالتنسيق مع الحكومة اللبنانية، بالاضافة الى تقديم منحة بمبلغ ١٠٠ مليون دولار للحكومة اللبنانية لدعم الموازنة العامة لديها.

المصـــــدر : الحياة
التـــاريخ : 26-01-2007 العـــدد : 16002
الصفحـات : 3 المسلسل : 13

وفلسطين، والتصعيد المتنامي الذي من شأنه زيادة حدة التوتر وتدهور الأوضاع، ويهدد بانزلاق الأمور فيها وفي المنطقة الى نتائج لا تحمد عقباها. ولقد شكلت حال عدم الاستقرار في هذه الدول ارضية خصبة للتدخلات الخارجية التي تعبث بأمنها واستقرارها وتعطل مسيرة البناء والتنمية فيها. ولعلنا من خلال هذا الجهد الدولي نتمكن اليوم من توفير ما يحتاج اليه لبنان من دعم ومؤازرة تسهم في مساعدته لإخراجه من حال التأزم والاضطراب السياسي الذي يغرق فيه حالياً».

وأشار الى أن المملكة العربية السعودية تبذل كل مساعيها، على المستويين الثنائي والدولي لاحتواء هذه الأزمات. ومن هذا المنطلق فإن المملكة تهيب بجميع الأطراف في الساحة اللبنانية العمل على احتواء الخلافات الداخلية، وضبط النفس وتغليب المصلحة الوطنية، وحماية الوفاق الوطني، وتجنب المواجهات، واللجوء الى الحوار لحل خلافاتهم، حفاظاً على وحدة لبنان الوطنية واستقراره واستقلالية قراره السيادي، مؤكداً أن المملكة إذ تقف على مسافة واحدة من جميع الأطراف في لبنان، تجدد دعمها لمبادرة الأمين العام للجامعة العربية والتي تشكل الحل التوافقي الأنسب في ظل الظروف التي يعيشها لبنان. كما تدعو الى انسحاب القوات الاسرائيلية من مزارع شبعا ووضعها تحت وصاية الأمم المتحدة الى حين ترسيم الحدود اللبنانية - السورية. وتجدد التعبير عن بالغ استنكارنا وإدانتنا لما شهده لبنان الشقيق من عمليات ارهابية ذهب ضحيتها نفر من خيرة اللبنانيين المخلصين، ونؤكد ضرورة تحقيق العدالة عبر تقديم كل من يثبت تورطه الى المحاكمه لمعاقبته».

واعتبر الفيصل إن التحدي الراهن الذي يواجه لبنان حكومة وشعبا يتمثل في عملية اعادة بناء الاقتصاد اللبناني بشكل يمكنه من الاستفادة القصوى من الإمكانات والموارد المتاحة لديه. والخطوة الأولى لتحقيق ذلك الهدف تتأتى من خلال العمل على اعادة الثقة لرجال الأعمال اللبنانيين وغيرهم في قدرات وموارد لبنان. وبالطبع لن يتحقق ذلك من دون اعادة بناء وتأهيل التجهيزات الاساسية التي يحتاجها الاقتصاد اللبناني للانطلاق نحو مسار التنمية.

وأضاف: «لقد تابعنا بتقدير الجهود الحثيثة التي يبذلها الحكومة اللبنانية، وبخاصة حكومة دولة الرئيس فؤاد السنيورة، لتجاوز الظروف الاقتصادية القاسية التي فرضتها عليها سنوات عدة من النزاعات الداخلية والتحديات الخارجية وآخرها تعرضها لعدوان اسرائيلي غاشم في الصيف الماضي. أضف الى ذلك حال عدم الاستقرار بالمنطقة، ومحدودية الدعم المالي الدولي. ما ادى الى الحاق ضرر بالغ في البنية الأساسية وتحطيم القدرة الانتاجية للبنان. وعلى رغم كل ذلك استطاع لبنان، خلال السنوات الماضية أن يستعيد بعضاً من قواه ويضع أولى خطواته على مسار التنمية. ولهذا أجد لزاماً علي التنويه بالجهود المضنية والانجازات الكبيرة التي قام بها الفقيد دولة رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري، رحمه الله، في سبيل وضع لبنان على طريق الانماء والازدهار وكان له دوره المشهود في المؤتمرات السابقة».

وتابع الفيصل: «ولكن على رغم كل الجهود التي بذلتها الحكومة اللبنانية، فإنه لا يزال هناك أعباء هائلة على عاتقها جراء متطلبات اعادة البناء وسداد الدين العام الضخم، وهي أعباء من شأنها إعاقة فرص النمو الاقتصادي، والتأثير سلباً في الاستقرار في البلاد. ولا يمكن تجاهل حقيقة ان متطلبات اعادة الاقتصاد اللبناني الى مساره الطبيعي تتجاوز قدراته الذاتية، ما يستدعي من الدول الشقيقة والصديقة والمؤسسات المالية الاقليمية والدولية المساهمة في ذلك من طريق تقديم المنح والقروض الميسرة. ولا بد في هذا المقام من مناشدة الحكومة اللبنانية المضي قدماً في برنامج الاصلاح الاقتصادي. فالمساعدات الخارجية لن تكون مؤثرة ما لم يتزامن معها الالتزام القوي ببرنامج الاصلاح الاقتصادي والاستمرار فيه، وإلا يكون هذا الأمر عرضة للتجاذب السياسي الذي يفوت على لبنان الكثير من الفرص». وناشد كل الاطراف اللبنانية تحمل مسؤولياتها في هذا الصدد، «والعمل على طمأنة المانحين من أن الاموال التي يسهمون بها ستجد البيئة المستقرة والملائمة لاستثمارها بكل الفعالية والكفاءة».

وعرض الفيصل الدعم السعودي المتواصل للبنان منذ اتفاق الطائف وخلال الأزمة الأخيرة ليعلن أن حكومة المملكة قررت تقديم مساعدة جديدة بمبلغ ١٠٠٠ مليون دولار لدعم المشاريع التنموية في لبنان من خلال الصندوق السعودي للتنمية وبالتنسيق مع الحكومة اللبنانية، بالاضافة الى تقديم منحة بمبلغ ١٠٠ مليون دولار للحكومة اللبنانية لدعم الموازنة العامة لديها.